

الأمن البيئي:

التصدي للمخاطر المتعلقة بالمياه وتغير المناخ في دولة الإمارات العربية المتحدة

الدكتورة ماري لومي
باحث أول، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية

لا توجد طرق موحدة لقياس تهديدات الأمن البيئي قياساً شاملاً. ويقترب الأداء البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة من المعدل المتوسط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تعاني في مجملها من عدد من المشكلات البيئية الهيكلية وتلك الناتجة عن أنشطة الإنسان. ولا تزال هناك تحديات كبرى أمام دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات انبعاثات غازات الدفيئة، ومعدلات استهلاك الموارد، وكميات الأسماك، والنفايات، وتلوث الهواء.

مثلما هو الحال في الشرق الأوسط عموماً، يقول البعض إن ندرة المياه وتغير المناخ هي أشد التهديدات والمخاطر البيئية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة. فعند الحديث عن المياه، يتمثل التحدي الرئيس في توفير المياه بما يواكب معدل النمو السكاني. وسيسبب تغير المناخ، بدوره، مخاطر أمنية مباشرة وغير مباشرة؛ لأنه من المتوقع أن تزداد آثاره السلبية بروزاً وتكراراً بسبب ارتفاع متوسط درجات الحرارة على مستوى العالم.

وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة بعضاً من أكثر السياسات البيئية تقدماً في المنطقة. حيث نشرت مؤخراً إستراتيجية وطنية لأمن المياه وإطار سياسات بعيد المدى لتغير المناخ. وليس هناك أمثلة بارزة على إضفاء دولة الإمارات العربية المتحدة للطابع الأمني على تحديات القضايا البيئية، ويتم التصدي لهذه التحديات في الغالب عبر السياسات والحكومة البيئية. ولكن في الفترة المقبلة من المحتمل أن يدفع أمن المياه (أمن توريد المياه المُحللة على وجه التحديد) وتغير المناخ دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول في المنطقة إلى التفكير بشدة في كيفية إدراج الأبعاد الأمنية لتغير المناخ (ونُدرة وتدهور وتغير الموارد البيئية بصفة عامة) ضمن إطار إقليمي عملي للحكومة، والذي لم يظهر بعد.

تُقدم ورقة العمل الحالية في نهايتها بعض المقترحات لدولة الإمارات العربية المتحدة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية حول كيفية تعزيز الأمن البيئي ولا سيما فيما يتعلق بندرة المياه وتغير المناخ.

- قد يسهم التغير والتدهور والندرة في الموارد البيئية في نشوب الصراعات أو اضطراب الأمن على المستويين الوطني والإنساني بعدة وسائل. وبدوره، يتسبب النزاع في تأثيرات سلبية على البيئة. ومع ذلك فإن التفاعل الذي يحدث عادةً بين التغير البيئي وعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية يُعقد من مهمة التصدي للتهديدات والمخاطر الأمنية المتعلقة به والتخفيف من حدة آثاره.
- عند النظر إلى التغير البيئي وتداعياته على الأمن، من المهم أن نشير إلى بعض السمات العامة. فمن بين هذه السمات: تأثير العامل البشري (تصرفات البشر هي في الغالب السبب الأساسي وراء التغير البيئي)، والطبيعة العابرة للحدود للتحديات البيئية والآثار متفاوتة لانتشارها، وانخفاض أولوية تحديات الأمن البيئي مقارنة بقضايا السياسات الأخرى.
- لا يزال الجدول دائراً حول "إضفاء الطابع الأمني" على قضايا البيئة؛ بمعنى التعامل مع التحديات البيئية باعتبارها تهديدات وجودية، مما قد يؤدي إلى تغييرات في طرق صياغة السياسات والأدوات المستخدمة والأطراف المشاركة.
- يخشى منتقدو هذا النهج على وجه التحديد من أن يؤدي إضفاء الطابع الأمني على قضايا البيئة إلى إضفاء الطابع العسكري على نهج مواجهة التحديات البيئية. ويقول هؤلاء إن النهج العسكري ربما يحقق جدواه على المدى القريب، ولكن تقل كفاءته بمرور الوقت في ضوء كثرة المتغيرات المتداخلة.
- نظراً للسمات التي يتصف بها الأمن البيئي، فإن العديد يرون أن تحقيق الأمن البيئي يستدعي طولاً تقوم على التعاون بين مختلف الأطراف المعنية، على سبيل المثال "بناء السلام في قضايا البيئة". ويدعو كثيرون أيضاً إلى إيجاد حلول تستهدف في الوقت ذاته عدداً متنوعاً من العوامل الأساسية والمتداخلة التي قد تفاقم من الآثار الأمنية للتغير البيئي. وإحدى السبل لفهم قضايا الأمن البيئي هي من زاوية المخاطر، والذي قد يساعد في وضعها في سياق أشمل للسياسات.
- تتباين الدول الواقعة في الشرق الأوسط في درجات تعرضها لتهديدات الأمن البيئي. وبصفة عامة فإن الدول الأفقر (بسبب القيود المالية والتكنولوجية وضعف القدرات) والدول التي تعاني من الصراعات هي الأكثر تضرراً. وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة، في ضوء دخلها العالي وقدراتها التكنولوجية والمؤسسية المتقدمة، من بين الدول التي لديها قدرة أكبر على مواجهة تهديدات الأمن البيئي في المنطقة.